أمام
مكتب جلسات الاستماع الإدارية
بولاية كاليفورنيا

في مسألة:

الوالدة نيابةً عن الطالب

ضد

منطقة SACRAMENTO CITY UNIFIED SCHOOL DISTRICT التعليمية.

قضية مكتب جلسات الاستماع الإدارية رقم 2015100577

حُكم بنقل التكاليف من مكتب جلسات الاستماع الإدارية والطالب إلى منطقة SACRAMENTO CITY UNIFIED SCHOOL DISTRICT ورفض التصديق على الحقائق أمام محكمة سكرامنتو العليا فيما يتعلق بالازدراء

المسائل الإجرائية

في 2 فبراير 2016، عقدت قاضية القانون الإداري ليزا لونسفورد جلسة استماع لليوم الأول بشأن هذه القضية، حضر فيها كلٌ من المحامية دارلين أندرسون نيابةً عن الطالب، والأم والطالب، والمحامية جيسيكا جاسبارو نيابةً عن منطقة Sacramento City Unified School District التعليمية، وبيكي براينت، مديرة منطقة الخطة المحلية لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بمنطقة Sacramento City التعليمية.

وفي اليوم نفسه، وفي غضون أقل من ثلاث ساعات من بدء الجلسة، أرسلت بيكي براينت إلى مكتب جلسات الاستماع الإدارية رسالة من طرف واحد (انظر المستند A). ولا يُعرَف ما إذا كانت السيدة جاسبارو على علم بهذه الرسالة قبل إرسالها أم بعد إرسالها. ولم تكشف السيدة جاسبورو ولا السيدة براينت عن الرسالة في السِجل

في جلسة الاستماع. ولم تكن قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد على عِلم بالرسالة وقت إرسالها. وفي 3 فبراير 2016، ورغم عدم علم قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد بالرسالة المُرسَلة من طرف واحد، استُؤنِفت جلسة الاستماع. وفي صباح يوم 4 فبراير 2016، وقبل بدء جلسة الاستماع، أُبلِغت قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد بوجود رسالة في القضية يجب مراعاتها. فتم تأجيل القضية في السِجل حتى 9 فبراير 2016.

وبعد تأجيل القضية، حصلت قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد على نسخة من الرسالة غير المناسبة المُرسَلة من طرف واحد وفقًا لما تقتضيه المادة 11430.50 من قانون الحكومة وإشعار الكشف عن الرسائل الذي أُرسِل إلى الأطراف في 4 فبراير 2016. وبعد أنْ راجعت قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد الرسالة المُرسَلة من طرف واحد، تنحَّت من سماع هذه القضية. وفي 5 فبراير 2016، أُحيلت القضية إلى قاضي القانون الإداري (ALJ) المُوقِّع أدناه. وفي 5 فبراير 2016، صدر حُكم بيان سبب فيما يتعلق بتحويل التكاليف من الوالدة ومكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) إلى منطقة Sacramento City Unified التعليمية وفيما يتعلق بالتصديق على الازدراء أمام المحكمة العليا في سكرامنتو.

وفي 9 فبراير 2016، أتيحت للأطراف الفرصة للتحدث فيما يتعلق بالرسالة المُرسَلة من طرف واحد، ثم عُقدت جلسة استماع للسماح لمنطقة Sacramento City التعليمية ببيان سبب وجوب عدم تحويل النفقات من الطالب ومكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) وسبب وجوب عدم التصديق على الحقائق أمام محكمة سكرامنتو العليا فيما يتعلق بإجراءات الازدراء. وخلال جلسة الاستماع، أدلت السيدة براينت بشهادتها طوعًا فيما يتعلق برسالة البريد الإلكتروني المقصودة والظروف المحيطة بها. وقد حضرت المحاميتان جيسيكا جاسبارو وسارة جارسيا نيابةً عن منطقة Sacramento City التعليمية في جلسة الاستماع. كما حضرت الوالدة ومحاميتها الجلسة وشاركتا فيها.

ولأسباب لا صلة لها بمحتوى الرسالة المُرسَلة من طرف واحد، نظر قاضي القانون الإداري (ALJ) في الحجج المقدمة من الأطراف بشأن ما إذا كان ينبغي أنْ تستمر جلسة الاستماع وأنْ يراجع قاضي القانون الإداري (ALJ) الشهادات المُسجَّلة مسبقًا والأدلة المقبولة أو ما إذا كان ينبغي شطب الأدلة والشهادات السابقة والأحكام المتعلقة بهما، التي حدثت في 2 و 3 و 4 فبراير 2016، من السجل وبدء جلسة الاجتماع من جديد. وقد طلب الطالب شطب الأدلة والشهادات والأحكام المتعلقة بهما وبدء جلسة الاجتماع من جديد. وعارضت منطقة Sacramento City التعليمية هذا الطلب، إلا أنه قد تمت الموافقة عليه.

النتائج الواقعية

لقد أُرسل البريد الإلكتروني الذي يتضمن رسالة غير مناسبة من طرف واحد من خلال موقع "Feedback" ("الملاحظات") الإلكتروني التابع لمكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) الذي يتضمن إخلاء مسؤولية يفيد بأنه "يجب توجيه الأسئلة المتعلقة بتسجيل مواعيد القضايا أو تعيين القضاة عبر الهاتف أو الفاكس إلى كاتب التقويم التابع للمكاتب الإقليمية التي تتولى القضية". وعلى الرغم من ذلك، كان سطر موضوع البريد الإلكتروني الذي أرسلته السيدة براينت يقول: "يُرجى توجيه هذا البريد الإلكتروني إلى القاضي فارما في أسرع وقت ممكن". ويُعرَّف القاضي بوب فارما بأنه الرئيس الإداري لقسم تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وأنه عضو في فريق الإشراف المباشر على قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد، وأنه يشرف على جميع قضاة القانون الإداري في قسم تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة التابع لمكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH).

وقد أعربت السيدة براينت في البريد الإلكتروني عن "مخاوفها الشديدة" فيما يتعلق بموضوعية قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد، وادَّعَت بأنّ قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد لم تكن "تولي سوى القليل من الاهتمام" لاعتراضات منطقة Sacramento City التعليمية. كما أشار البريد الإلكتروني إلى أنّ السيدة براينت "لم تكن لديها أي ثقة" في أنّ منطقة Sacramento City التعليمية ستحصل على "جلسة استماع موضوعية" للقضية. كما كتبت السيدة براينت قائلةً: "يبدو أنّ [قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد] تسمح بالشهادة على الأدلة التي ليست جزءًا من المسائل المقدَّمة في القضية" وأنّ "الوالدة ومحاميتها تُمنحان حرية واسعة جدًا في عرض قضيتهما". وانتهى البريد الإلكتروني بالجملة التالية: "أيها القاضي فارما - أعرفك منذ زمن بعيد، وقد عملنا معًا في ظروف صعبة، ولذلك آمل أنْ تنظر بعين الاعتبار إلى مخاوفي بشأنْ المسار الذي تسلكه هذه القضية". وقد وقَّعت السيدة براينت على البريد الإلكتروني، بصفتها المهنية كمديرة لمنطقة الخطة المحلية لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وأرسلته من حساب بريدها الإلكتروني التابع لمنطقة Sacramento City التعليمية.

وتشغل السيدة براينت منصب مديرة منطقة الخطة المحلية لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بمنطقة Sacramento City التعليمية منذ عام 2010. وقبل توليها هذا المنصب، شَغَلَت منصب مديرة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بمنطقة Sacramento City التعليمية لمدة ثماني سنوات. وخلال فترة عملها مع منطقة Sacramento City التعليمية، نابت عن المنطقة في حوالي ثماني جلسات استماع إجراءات قانونية واجبة لتعليم

ذوي الاحتياجات الخاصة.[1] ومن ثمّ فإنه يجب أنْ تكون السيدة براينت على دراية تامة بجلسات استماع الإجراءات القانونية الواجبة والضمانات الإجرائية.

وخلال جلسة الاستماع، شهدت السيدة براينت بأنّ نيّتها من إرسال البريد الإلكتروني كانت تقديم ملاحظات بشأن ما رأته خلال سير جلسة الاستماع. وشهدت كذلك بأنّ القاضي فارما "يحترم" سير جلسة الاستماع، وعلى الرغم من أنها أرادت منه أنْ يستمع إلى مخاوفها، إلا أنها لم تتوقع منه أنْ يتخذ إجراءات بشأن هذه المخاوف. وعلى نحو متناقض، شهدت السيدة براينت أيضًا بأنّ نيتها من إرسال البريد الإلكتروني كانت "رؤية جلسة الاستماع تسير حسب الأصول"، وهذا يدل على أنها ترغب في تدخُّل القاضي فارما أثناء جلسة الاستماع.

وأشارت السيدة براينت إلى أنها قرأت المعلومات الواردة في موقع Feedback (الملاحظات) الإلكتروني وقالت إنّ هذه المعلومات لا تتضمن أي تحذير يمنعها من تقديم ملاحظات أثناء جلسة الاستماع الجارية. وعلى الرغم من ذلك، لو أنّ السيدة براينت كانت تريد أنْ تتعرف على مدى ملاءمة إرسال البريد الإلكتروني الذي يخص أداء قاضية القانون الإداري (ALJ) التي كانت تترأس جلسة الاستماع، لكان بإمكانها بسهولة الحصول على إجابة عن هذا الاستفسار من المحامية التي تمثل منطقة Sacramento City التعليمية، والتي أمضت معها فترة الصباح وما بعد الظهيرة في اليوم الذي أرسلت فيه البريد الإلكتروني.

وقالت السيدة براينت إنها لم تكن تعتقد بأنّ القاضي فارما سيتخذ أي إجراء بخصوص البريد الإلكتروني حتى انتهاء جلسة الاستماع. وقد كانت السيدة براينت على علم بأنّ القاضي فارما يتولى مهام الإشراف على قضاة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وقيادتهم وتوجيههم، وكانت تعلم أنه بصفته قائدًا يريد أنْ يكون موظفوه على أتم استعداد وأنّ يبذلوا قصارى جهدهم. كما أشارت السيدة براينت إلى أنها لم تكن على عِلم بأنه يتعين عليها الانتظار حتى انتهاء الجلسة للتعبير عن مخاوفها. وتجدر الإشارة إلى أنه بعد انتهاء جلسة الاستماع، يكون قاضي القانون الإداري (ALJ) الذي يترأس جلسة الاستماع مسؤولًا عن إصدار قرار مكتوب يتناول جميع المسائل القانونية التي

[1] شهدت السيدة براينت بأنها لا تستطيع تذكُّر العدد الدقيق لجلسات الاستماع التي نابت فيها عن منطقة Sacramento City التعليمية، لكنها كانت أكثر من خمس وأقل من عشر. وأشار بحث في قاعدة بيانات مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) إلى أنّ السيدة براينت قد نابت عن منطقة Sacramento City التعليمية في ثماني جلسات على الأقل أمام مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH).

أبلغ عنها الطرف المقدِّم للالتماس، ومن ثمّ فإنّ إرسال نفس الرسالة بعد جلسة الاستماع وقبل إصدار القرار المكتوب غير ملائم.

وعلى الرغم من شهادة السيدة براينت ذات الصلة بالأسباب التي دفعتها لإرسال البريد الإلكتروني، إلا أنّ فحوى البريد الإلكتروني وأسلوبه وصياغته تتعارض مع هذه الشهادة. ذلك لأنّ سطر موضوع البريد الإلكتروني يطلب توجيه البريد الإلكتروني إلى القاضي فارما في أقرب وقت ممكن. وإذا لم تكن السيدة براينت ترغب في أنْ يتخذ القاضي فارما إجراءات بشأن مخاوفها على الفور، فلن يكون هناك سبب يدفعها إلى القول بتوجيه البريد الإلكتروني إليه في أقرب وقت ممكن. وحين سُئلت السيدة براينت في جلسة الاستماع عن هذا التناقض، كان تفسيرها غير مقنع. إذ قالت إنه طلبت توجيه البريد الإلكتروني إلى القاضي فارما في أقرب وقت ممكن لأنها أرسلته من خلال الموقع الإلكتروني العام للملاحظات التابع لمكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) وإنها لم تكن تريد "ضياعه".

وعلاوة على ذلك، فقد اختُتِم البريد الإلكتروني بقول: "أيها القاضي فارما - أعرفك منذ زمن بعيد، وقد عملنا معًا في ظروف صعبة، ولذلك آمل أنْ تنظر بعين الاعتبار إلى مخاوفي بشأنْ المسار الذي تسلكه هذه القضية"، وهذه الجملة الأخيرة تتحدث عن جلسة الاستماع بصيغة المضارع وتشير ضمنًا إلى أنّ السيدة براينت ترغب في الحصول على مساعدة القاضي فارما لتغيير مسار جلسة الاستماع.

ومن ضمن الإجراءات القياسيية المُتَّبعة أنه فور صدور قرار بشأن جلسة استماع، يُرسِل مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) للمشاركين في هذه الجلسة استبيانًا بشأن سير الجلسة (انظر المستند B). ويركز هذا الاستبيان في المقام الأول على جمع المعلومات ذات الصلة بعادات قاضي القانون الإداري (ALJ) في العمل وفطرته القضائية وعدالته وحياده وكفاءته المهنية. ويتضمن نموذج الاستبيان أيضًا مساحة يستخدمها المُجِيب في كتابة تعليقات بخصوص اقتراحات لتحسين أداء القاضي أو أداء مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH). وقد اعترفت السيدة براينت أثناء شهادتها بأنها تلقت استبيانات عِدة من مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) بشأن الوساطات وجلسات الاستماع (انظر المستند شكل C). ولو أنّ السيدة براينت كانت لا تقصد من إرسال البريد الإلكتروني سوى تقديم تعليقات بشأن قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد إلى القاضي فارما ليتسنى له توفير تدريب إضافي لها بعد انتهاء جلسة الاستماع، لكان بإمكانها استخدام نموذج الاستبيان الشامل لتحقيق هذا المقصد.

لقد أدت رسالة السيدة براينت إلى اتخاذ قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد قرار بالتنحي عن النظر في هذه القضية. وعليه فقد عُيّن قاضي قانون إداري (ALJ) جديد للنظر في القضية. ومن أجل إتاحة الفرصة لهذا القاضي للحكم على مصداقية الشهود شخصيًا ولطرح أي أسئلة توضيحية، حُذِفت الشهادات والأدلة السابقة من السِجل وبدأت جلسة الاستماع من جديد. وحتى لو لم تبدأ جلسة الاستماع من جديد، لكانت الرسالة غير المناسبة المُرسَلة من طرف واحد ستتسبب في تأخير جلسة الاستماع لأنه كان سيتعين على قاضي القانون الإداري (ALJ) الجديد قضاء وقت طويل في مراجعة الشهادات والأدلة السابقة قبل أن يتمكن من متابعة الجلسة. ونتيجة لتأخير جلسة الاستماع هذه، تكبَّد كل من مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) والوالدة خسائر مالية.

لقد أمضت قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد 35.50 ساعة في التحضير لجلسة الاستماع، والسفر إلى مكان انعقادها والعودة منه، وعقد الجلسة، والتعامل مع مشكلة الرسالة غير المناسبة المُرسَلة من طرف واحد. ويبلغ أجر قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد 272.00 دولارًا في الساعة. وقد أدت هذه الأعمال إلى تكبُّد مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) تكلفة قدرها 9,656.00 دولارًا غير تكاليف الفندق والوجبات التي تكبَّدها مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) نيابةً عن قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد أو التكاليف الأخرى التي تكبَّدها المكتب نيابةً عن قضاة القانون الإداري (ALJ) الآخرين.

وتكبَّدت الوالدة تكاليف رعاية الأطفال وتكاليف المواصلات خلال الأيام الثلاثة الأولى من جلسة الاستماع وخلال يوم جلسة استماع حُكم بيان السبب. فلقد دفعت الوالدة لأختها 20 دولارًا لرعاية أطفالها في اليوم الأول من جلسة الاستماع. ولم تتوصل الوالدة وأختها حتى الآن إلى اتفاق بشأن المبلغ الذي ستدفعه الوالدة لأختها مقابل اليومين الآخرين من جلسة الاستماع.

وقد وفّرت المحامية للوالدة وسيلة مواصلات من وإلى جلسة الاستماع في 2 و 3 و 4 و 9 فبراير 2016. وأثناء جلسة استماع حُكم بيان السبب، لم تتمكن الوالدة والمحامية من تحديد المسافة الدقيقة من منزل المحامية إلى منزل الوالدة ومن منزل الوالدة إلى مكان جلسة الاستماع. ومع ذلك، تم تسجيل عنوان منزل الوالدة وعنوان منزل المحامية في السِجل. ويشير إشعار قضائي إلى أنّ المسافة المُجمَّعة من عنوان المحامية إلى عنوان الوالدة ومن عنوان الوالدة إلى عنوان مكان جلسة الاستماع تبلغ 11.2 ميل. وقد تم الحصول على هذه المعلومات من موقع Mapquest الإلكتروني. ويبلغ سعر تكلفة الميل في دائرة الإيرادات الداخلية 0.54 دولار. وهكذا تكبَّدت الوالدة تكلفة مواصلات يومية مقدارها 12.10 دولارًا في 2 و 3 و 4 و 9 فبراير 2016.

الاستنتاجات القانونية

هل ينبغي التصديق على الحقائق أمام المحكمة العليا لتبرير عقوبات الازدراء؟

تحظر المادة 11430.10 من قانون الحكومة إرسال "أي رسالة مباشِرة أو غير مباشِرة" إلى قاضي القانون الإداري (ALJ) الذي يترأس جلسة الاستماع من "موظف أو ممثل وكالة" طرف في جلسة الاستماع "دون تقديم إشعار وإتاحة الفرصة" لجميع الأطراف "للمشاركة" في الرسالة".

وتقول منطقة Sacramento City التعليمية إنّ البريد الإلكتروني الذي أرسلته السيدة براينت لم يكن رسالة من طرف واحد لأنه لم يُرسَل مباشرة إلى قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد وأنه لم يُرسل إليها بهدف إعلامها بشيء أثناء جلسة الاستماع. إلا أنّ حجة منطقة Sacramento City التعليمية لا أساس لها من الصحة. وتنص المادة 11430.10 من قانون الحكومة تحديدًا على أنّ "أي رسالة مباشِرة أو غير مباشِرة" تُعتبر رسالة من طرف واحد. وبإرسال السيدة براينت البريد الإلكتروني إلى القاضي فارما، مشرف قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد، وطلب تَدَخُّله، تُعتبر قد أرسلت رسالة غير مباشِرة إلى قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد.

وإنّ ادعاء منطقة Sacramento City التعليمية بأنّ السيدة براينت لم تكن تنوي تقديم الرسالة إلى قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد أثناء جلسة الاستماع ليس مقنعًا لعدة أسباب. أولًا، لا يجوز إرسال أي رسالة قبل صدور القرار النهائي في هذه القضية. ثانيًا، حين ينظر المرء إلى مُجمَل الظروف، مثل خبرة السيدة براينت بقضايا تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة ومعرفتها بسير جلسات الاستماع وصياغة بريدها الإلكتروني وتوقيته، لا يمكنه إلا أنْ يستنتج أنّ قصد السيدة براينت في إرسال بريدها الإلكتروني كان اتخاذ إجراءات بشأن مخاوفها قبل اختتام جلسة الاستماع. وأخيرًا، يجب أنْ تصبح الرسائل المُرسَلة من طرف واحد جزءًا من السجل الرسمي للقضية، الأمر الذي يتطلب الكشف عنها لقاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد. ولهذه الأسباب وغيرها من الأسباب السالفة الذكر بالتفصيل، تُعتبر رسالة السيدة براينت رسالة من طرف واحد بموجب المادة 11430.10 من قانون الحكومة.

تتضمن المادة 11430.20 من قانون الحكومة استثناءين من حظر الرسائل المُرسلة من طرف واحد. الاستثناء الأول يسمح بالرسائل "المطلوبة لإنهاء قضية من طرف واحد يسمح بها القانون على وجه التحديد ".

(قانون الحكومة، المادة 11430.20، المادة الفرعية (a)). والاستثناء الثاني يسمح بالرسائل ذات الصلة "بمسألة إجراءات أو ممارسات، كطلب التأجيل الذي لا يكون موضع خلاف". (قانون الحكومة، المادة 11430.20، المادة الفرعية (b).) ومن الواضح أنّ الرسالة التي قدمتها السيدة براينت من طرف واحد لم تكن ذات صلة بمسألة إجراءات أو ممارسات ليست موضع خلاف، وقد ركَّز محتوى هذه الرسالة على عدم موافقتها على أحكام قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد خلال الساعات القليلة الأولى من جلسة الاستماع المعنية. كما أنّ رسالة السيدة براينت المُرسَلة من طرف واحد لا تندرج ضمن أي من الاستثناءات الأخرى التي يتضمنها القانون (قانون الحكومة، المواد 11430.20 و 11430.30 و 11430.70). ولذلك، يُعد البريد الإلكتروني الذي أرسلته السيدة براينت بمثابة رسالة غير مسموح بها من طرف واحد بموجب قانون الحكومة.

تنص المادة 11455.10 من قانون الحكومة على أنّ الشخص يخضع لعقوبة الازدراء بسبب انتهاك حظر الرسائل المُرسلة من طرف واحد بموجب [المادة 11430.10 وما يليها من قانون الحكومة] في إجراءات قضائية أمام إحدى الوكالات. وتنطبق أحكام عقوبات الازدراء على جلسات استماع الإجراءات القانونية الواجبة ذات الصلة بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة (الباب 5 من قانون لوائح كاليفورنيا، المادة 3088).

وبموافقة المستشار العام لوزارة التربية والتعليم بولاية كاليفورنيا، تأذن المادة الفرعية (a) من المادة 11455.20 من قانون الحكومة لرئيس جلسة الاستماع في إجراء قضائي بالتصديق على الحقائق التي تبرر عقوبة الازدراء ضد شخص ما أمام المحكمة العليا للمقاطعة التي يوجد يتم فيها الإجراء القضائي. ومتى تحصل المحكمة العليا على تصديق قاضي القانون الإداري، تُصدِر بعد ذلك حُكمًا يطلب من الشخص المثول أمامها في وقت ومكان محددين لبيان سبب عدم وجوب معاقبة الشخص بتهمة الازدراء (قانون الحكومة، المادة 11455.20، المادة الفرعية (a)). ويجب اتخاذ نفس الإجراءات، ويجوز فرض نفس العقوبات، ويجوز للشخص المتهم تطهير نفسه من الازدراء بنفس الطريقة، كما في حالة الشخص الذي ارتكب جريمة الازدراء أثناء محاكمة دعوى مدنية أمام محكمة عليا (قانون الحكومة، المادة 11455.20، المادة الفرعية (b)).

وعلى الرغم من أنّ السيدة براينت تخضع لتهم الازدراء لانتهاكها قانون الحكومة الذي يحظر إرسال رسائل غير مسموح بها من طرف واحد، إلا أنّ القاضي المُوقِّع أدناه يرفض في هذا الوقت التصديق على الحقائق أمام المحكمة العليا لاتخاذ إجراءات الازدراء.

هل ينبغي تحويل التكلفة من مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) والوالدة إلى منطقة Sacramento City التعليمية؟

يجوز في حالات معينة لقاضي القانون الإداري (ALJ) الذي يترأس إجراءات دعاوى تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة تحويل النفقات من طرف إلى آخر، أو إلى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) (قانون الحكومة، المادتان 1405.80 و 11455.30؛ قانون لوائح كاليفورنيا، الباب 5، المادة 3088؛ اطَّلِع على قضية *وينر ضد منطقة Manhattan Beach Unified School Dist. التعليمية* (الدائرة التاسعة 2000) 223 F.3d 1026, 1029 ["من الواضح أنّ [قانون لوائح كاليفورنيا] المادة 3088 تسمح لمسؤول جلسة الاستماع بالتحكم في إجراءات الدعاوى مثل قاضي المحاكمة"]). ويجوز لقاضي القانون الإداري (ALJ) الذي يترأس جلسة الاستماع فقط أنْ يحدد النفقات موضع الخلاف قانون لوائح كاليفورنيا، الباب 5، المادة 3088، المادة الفرعية (b)).

ويجوز طلب سداد النفقات إلى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) أو إلى طرف آخر. وبموافقة مسبقة من المستشار العام لوزارة التربية والتعليم بولاية كاليفورنيا، يجوز لقاضي القانون الإداري الذي يترأس جلسة الاستماع أنْ "يأمر طرفًا، أو محاميه أو أي ممثل آخر مفوض، أو كليهما، بدفع نفقات معقولة، مثل تكاليف الموظفين" إلى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) بسبب تصرفات أو أساليب سيئة النية أو طائشة أو تهدف إلى التسبب في تأخير غير ضروري (قانون لوائح كاليفورنيا، الباب 5، المادة 3088، المادتان الفرعيتان (a) و (e)؛ راجع قانون الحكومة، المادة 11455.30، المادة الفرعية (a)).

ويجوز لقاضي القانون الإداري (ALJ) الذي يترأس جلسة استماع، دون الحصول أولًا على موافقة من وزارة التربية والتعليم بولاية كاليفورنيا، أنْ "يأمر طرفًا أو محاميه أو ممثلًا آخر مفوضًا، أو كليهما، بدفع نفقات معقولة، مثل أتعاب المحاماة التي دفعها طرف آخر بسبب تصرفات أو أساليب سيئة النية أو طائشة أو تهدف إلى التسبب في تأخير غير ضروري" (قانون الحكومة، المادة 11455.30، المادة الفرعية؛ (a) قانون لوائح كاليفورنيا، الباب 5، المادة 3088، المادة الفرعية (a)). ويكون الحُكم بدفع النفقات قابلًا للتنفيذ بنفس طريقة الحُكم المالي أو عن طريق طلب حُكم ازدراء محكمة. (قانون الحكومة، المادة 11455.30، المادة الفرعية (b)).

وتُعرَّف "التصرفات أو الأساليب" بأنها تشمل على سبيل المثال لا الحصر تقديم طلبات أو معارضتها أو تقديم شكوى (قانون الحكومة، المادة 11455.30، المادة الفرعية (a)؛ قانون الإجراءات المدنية، المادة 128.5، المادة الفرعية (1)(b).) ويُعرَّف مصطلح "طائشة" بأنها بدون أساس أو لغرض وحيد هو مضايقة طرف معارض (قانون الحكومة، المادة 11455.30، المادة الفرعية (a)؛ قانون الإجراءات المدنية، المادة 128.5، المادة الفرعية (2)(b).)

"سواء كان التصرف طائشًا أم لا، فإنه يخضع لمعيار موضوعي: أي محامٍ عاقل سيوافق على أنه لا أساس له من الصحة تمامًا" (قضية *ليفي ضد بلوم* (2001)، المجلد 92 من السلسة الرابعة من تقارير الاستئناف بكاليفورنيا 625 و 635). وبالإضافة إلى ذلك، يجب أنْ يكون هناك إظهار لغرض غير لائق (*نفس المرجع*). ولا يتطلب "سوء النية" تحديد دافع الشر (مؤسسة *West Coast Development* ضد *ريد* (1992) المجلد 2 من السلسة الرابعة من تقارير الاستئناف بكاليفورنيا 693, 702).

تحتجُّ منطقة Sacramento City التعليمية بأنّ السيدة براينت لم تكن تتصرف بسوء نية عندما أرسلت البريد الإلكتروني إلى القاضي فارما. فقد شهدت السيدة براينت بأنها أرسلت البريد الإلكتروني بسبب إحباطها وأنها كان تظن أنّ البريد الإلكتروني لن يُقدَّم إلى قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد قبل اختتام جلسة الاستماع. ولكنّ حجة منطقة Sacramento City التعليمية ليست مقنعة. ذلك لأنّ سطر موضوع البريد الإلكتروني يطلب توجيه البريد الإلكتروني إلى القاضي فارما في أقرب وقت ممكن. وإذا لم تكن السيدة براينت ترغب في أنْ يتخذ القاضي فارما إجراءات بشأن مخاوفها على الفور، فلن يكون هناك سبب يدفعها إلى القول بتوجيه البريد الإلكتروني إليه في أقرب وقت ممكن.

ويوضح محتوى الرسالة المُرسَلة من جانب واحد "المخاوف الشديدة" التي كانت لدى السيدة براينت بشأن أحكام الأدلة التي أصدرتها قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد خلال جلسة الاستماع. ولكنّ السطر الأخير من البريد الإلكتروني هو أهم ما في الموضوع. إذ يقول السطر الأخير: "أيها القاضي فارما - أعرفك منذ زمن بعيد، وقد عملنا معًا في ظروف صعبة، ولذلك آمل أنْ تنظر بعين الاعتبار إلى مخاوفي بشأنْ المسار الذي تسلكه هذه القضية". وهذه الجملة الأخيرة تتحدث عن جلسة الاستماع بصيغة المضارع وتشير إلى أنّ السيدة براينت ترغب في الحصول على مساعدة القاضي فارما لتغيير مسار الجلسة. والحقيقة أنّ السيدة براينت، ممثلة منطقة Sacramento City التعليمية، كانت تطلب المساعدة من رئيس قاضية القانون الإداري (ALJ)

لونسفورد للتدخل في عملية الاستماع من خلال التحايل على السلطة التقديرية القضائية المستقلة لقاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد. وعلى هذا النحو، فإنّ التصرف أو الأسلوب غير المناسب الذي ارتكبته السيدة براينت بإرسال الرسالة المحظورة من طرف واحد لا يمكن اعتباره إلا سوء نية (قضية

ليفي ضد بلوم (2001)، المجلد 92 من السلسة الرابعة من تقارير الاستئناف بكاليفورنيا 635 ,625، وقضية مؤسسة *West Coast Development* ضد *ريد* (1992) المجلد 2 من السلسة الرابعة من تقارير الاستئناف بكاليفورنيا 702 ,693).

بقي أنْ نسأل الآن عما إذا كان تصرف السيدة براينت أو أسلوبها السيء النية المتمثل في إرسال الرسالة المحظورة من طرف واحد "طائشًا أم يهدف فقط إلى التسبب في تأخير غير ضروري" قانون الإجراءات المدنية، المادة 128.5، المادة الفرعية (1)(b).) وسيوافق أي محامٍ عاقل على أنّ تصرف السيدة براينت المتمثل في إرسال الرسالة المحظور من طرف واحد بهدف التدخل في السلطة التقديرية القضائية المستقلة للقاضي الرئيس "عارٍ تمامًا من الصحة" (قضية*ليفي ضد بلوم* (2001)، المجلد 92 من السلسة الرابعة من تقارير الاستئناف بكاليفورنيا 635 ,625). وعلى الرغم من أنّ السيدة براينت قد لا تكون محامية، إلا أنه من الواضح أنها تتمتع بخبرة كبيرة في إجراءات جلسات استماع الإجراءات القانونية الواجبة ذات الصلة بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة. والأهم من ذلك أنها تمكنت من الوصول إلى محامية منطقة Sacramento City التعليمية للحصول على إرشادات بشأن مدى صحة تصرفاتها. كما إنها حين أرسلت الرسالة المحظورة من طرف واحد إلى القاضي فارما، كانت تتصرف بصفتها الرسمية كممثلة لمنطقة Sacramento City التعليمية.

إذا تلقى رئيس جلسة الاجتماع رسالة من طرف واحد بما ينتهك المادة 11430.10 من قانون الحكومة، يجب على الرئيس جعل هذه الرسالة وأي رد مكتوب بشأنها جزءًا من السجل، وإخطار جميع الأطراف بها، وإتاحة الفرصة للطرف الطالب للإدلاء برأيه فيما يتعلق بها (قانون الحكومة، المادة 11430.50).

بعد مراجعة الرسالة المحظور المُرسَلة من طرف واحد، قررت قاضية القانون الإداري (ALJ) لونسفورد التنحي عن سماع هذه القضية، ما تطلَّب تعيين قاضٍ آخر لرئاسة القضية. وكما هو منصوص عليه في المادة 11430.50 من قانون الحكومة، جُعِلت هذه الرسالة جزءًا من السجل، وأُخطِرت الأطراف بها، وسُمح للأطراف

بالإدلاء بأقوالهم بشأنها. وقد تسببت هذه العملية برمتها في تأخير غير ضروري لاستكمال جلسة الاستماع القانونية لمدة 4 أيام على الأقل.

وبالإضافة إلى ذلك، وبعد الاستماع إلى الأطراف، صدر حُكم بشطب الأدلة والشهادات والأحكام الإثباتية السابقة وبدء الجلسة من جديد. وقد تسبب شطب شهادة يومين كاملين في تأخير إضافي في استكمال الجلسة. وبسبب التأخير وتكرار أيام جلسة الاستماع، تكبد مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) نفقات بمبلغ 9,656.00 دولارًا وتكبدت الوالدة الأم نفقات بمبلغ 68.40 دولار نتيجة لتصرفات وأساليب منطقة Sacramento City التعليمية السيئة النية والطائشة. وبناءً عليه، يتعين على منطقة Sacramento City التعليمية دفع هذه النفقات المعقولة لمكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) والوالدة.

الحُكم

1. تدفع منطقة Sacramento City Unified School District التعليمية لمكتب جلسات الاستماع الإدارية مبلغًا مقداره 9,656.00 دولارًا مقابل التكاليف في غضون 30 يومًا.
2. تدفع منطقة Sacramento City Unified School District التعليمية للوالدة مبلغًا مقداره 68.40 دولار مقابل التكاليف في غضون 30 يومًا.

التاريخ: 22 فبراير 2016

ب. أندريا مايلز
قاضي القانون الإداري
مكتب جلسات الاستماع الإدارية